الأمم المتحدة

A/72/762

الجمعية العامة

Distr.: General
26 February 2018
Arabic
Original: English

**الدورة الثانية والسبعون**

البند ٧٢ من جدول الأعمال

**تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها**

# رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة أوزبكستان لمواصلة تعزيز حقوق الإنسان وتدعيم سيادة القانون في البلد بهدف النهوض بأهداف التنمية المستدامة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٢ من جدول الأعمال.

*(توقيع)* بختيار **إبراهيموف**
السفير
الممثل الدائم

090318 070318 18-02948 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

## مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

## التدابير التي اتخذتها حكومة أوزبكستان لمواصلة تعزيز حقوق الإنسان وتدعيم سيادة القانون في البلد في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة

رسخت أوزبكستان اليوم أقدامها كدولة مستقلة وذات سيادة تبوأت مكانها اللائق في المجتمع الدولي. وتتجسد في الدستور الوطني الضمانات المتعلقة بالاستقلال الوطني وحقوق الإنسان والحريات ومسار التنمية الذي اختاره شعب أوزبكستان.

وعلى النحو الذي أشار إليه رئيس جمهورية أوزبكستان، شوكت مرزيوييف، فإن ''الدستور يجسد بوضوح الفكر السياسي والقانوني للشعب. وهو بمثابة الضامن للاستقلال الوطني والحرية والسلام والرخاء، وهو يوفر أساساً متيناً لبناء دولة ديمقراطية تحكمها سيادة القانون ولديها مجتمع مدني قوي واقتصاد سوقي متين''.

وعلى وجه الخصوص، فإن الدستور هو الأساس الذي أنشئ عليه النظام التشريعي وهيئات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في الجمهورية. ويجري حاليا تنفيذ إصلاحات بعيدة المدى في جميع المجالات. ويمكن ملاحظة النمو المطرد في الإمكانات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية للدولة، ولدى مواطني أوزبكستان نظرة عالمية أكثر شمولا.

وتتمثل رسالة الحكومة الرئيسية في أن الشعب ينبغي أن يشعر بنتائج الإصلاحات اليوم وليس غدا. وقد اعتمدت أوزبكستان استراتيجية عمل في خمسة مجالات إنمائية ذات أولوية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، يتوافق كثير من أحكامها مع أهداف التنمية المستدامة. واعتُمد في العام الماضي وحده أكثر من ٢٠ قانونا و ٧٠٠ لائحة تنظيمية في سياق تنفيذ هذه الاستراتيجية. واضطُلع بعمل كبير لتنفيذ رسالة ''الشعب أولا'' المعلنة.

وأدخلت تغييرات جوهرية على دور وأهمية الهيئات التمثيلية المنتخبة، أي البرلمان ومجالس نواب الشعب، في الحياة العامة والسياسية. وجرى توسيع سلطات الهيئة التشريعية والأحزاب السياسية وتعزيز المؤسسات البرلمانية ومؤسسات الرقابة العامة.

كما بُذلت جهودٌ دؤوبة لإضفاء الطابع الديمقراطي على الفرع التنفيذي. وجرى توسيع نطاق مهام الحكومة وسلطاتها، وزيادة مساءلتها، وتعزيز الإبلاغ إلى البرلمان. ويشكل ذلك تعبيراً عملياً عن مبدأ جوهري مكرس في الدستور، هو أن الشعب هو المصدر الوحيد لسلطة الدولة.

وفي سياق تعزيز سيادة القانون في أوزبكستان، أولي تركيز خاص على تنفيذ إصلاحات جوهرية في سلك القضاء. ولضمان اتساق أحكام القضاء، أُدمجت المحكمة العليا والمحكمة الاقتصادية العليا للجمهورية. وأنشئ مجلس أعلى للقضاء لمنع التدخل غير القانوني في عملية اختيار القضاة وتعيينهم، ولإنشاء نظام مفتوح وشفاف وبديل. وبدأ العمل بتعيين القضاة لآجال غير مسماة، وهو ما عزز ضمانات استقلال القضاة فيما يتعلق بحماية الحقوق المدنية.

وجرى أيضاً تعزيز جودة التحقيقات ومساءلة المحققين. وأنشئت ممارسة إدماج الرأي العام لضمان قانونية وعدالة جميع الأحكام القضائية. ويمكن أن تتولى جمعيات المواطنين التابعة للمحلات ومجالس اتحاد شباب أوزبكستان بالمقاطعات والبلديات ولجان المرأة رعاية الجناة، ولا سيما الشباب، في قضاء العقوبات غير السالبة للحرية، وهو ما يتيح لهم فرصة العودة إلى المسار.

واعتُمد مرسوم رئاسي بشأن تدابير إضافية تهدف إلى تعزيز ضمانات الحقوق والحريات المدنية أثناء أعمال التحقيق، للحفاظ على سيادة القانون والنزاهة عند جمع البيانات وتقييمها. ويحظر المرسوم التعذيب وممارسة الضغوط النفسية أو البدنية وأشكال العنف. وسيتم تجهيز مراكز الاحتجاز السابق للمحاكمة ومرافق الاحتجاز المؤقت بأجهزة المراقبة بالفيديو.

وفي الدعاوى الجنائية، يحظر تماما استخدام أي بيانات يتم الحصول عليها بصورة غير قانونية. وسيتم تجريم تزوير الأدلة بنصوص محددة. وبالتالي، أصبح يحق الآن للمحامين في القضايا الجنائية جمع وتقديم أدلة يتعين استعراضها وتقييمها من جانب السلطات التحقيقية والقضائية.

ويُعطَى المواطنون الذين ضلوا طريقهم إلى الجريمة، أو الذين أبدوا ندما حقيقيا، فرصة للاندماج مرة أخرى في المجتمع وفي أسرهم. وتبعا لذلك، قام رئيس أوزبكستان، للمرة الأولى في تاريخ البلد، بتوقيع مرسوم في عام ٢٠١٧ أعفي بموجبه عن ٢ ٧٠٠ شخص أدانتهم المحاكم.

كما شهدت وكالات إنفاذ القانون تغيرا جذريا في عملها. فقد وضع نظام جديد بالكلية لمنع انتهاكات القانون ومكافحة الجريمة. وبدلا من مكافحة آثار الجريمة، تعطى الأولوية الآن لمنع الأفعال غير القانونية في الوقت المناسب.

وقد أشاد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة أوزبكستان لضمان التمتع بحقوق الإنسان زيد رعد الحسين، مفوضُ الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأحمد شهيد، المقررُ الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحرية الدين أو المعتقد، اللذان قاما كلاهما بزيارة إلى الجمهورية للمرة الأولى في العام الماضي.

وبغية تبيين الالتزام الحازم باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وبغية الاحتفال كذلك بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تعتزم أوزبكستان استضافة المنتدى الدولي الآسيوي لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، في سمرقند.

وكدولة، تركز أوزبكستان بوجه خاص على تعزيز وحماية حقوق الشباب. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتُمد مرسوم بشأن تدابير تهدف إلى تعزيز فعالية سياسة الدولة إزاء الشباب ودعم عمل اتحاد شباب أوزبكستان. وعلاوةً على ذلك، اقترح رئيس أوزبكستان مرزييوييف في كلمته أمام الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، أثناء المناقشة العامة، وضع اتفاقية تابعة للأمم المتحدة بشأن حقوق الشباب، تكون صكا موحدا من صكوك القانون الدولي من أجل وضع وتنفيذ سياسة للشباب في سياق العولمة والتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتقوم الجمهورية حالياً بتعزيز الضمانات المتصلة بحرية النشاط الاقتصادي، وحرية ريادة المشاريع، وحرية العمل، مع إعطاء الأولوية لحقوق المستهلك، وتساوي الفرص، والحماية القانونية لجميع أشكال الملكية. وقد تجلى هذا المبدأ عمليا في أيلول/سبتمبر الماضي بطرح عملة السوم الوطنية التي يمكن مبادلتها بحرية. ولدى أوزبكستان حاليا وزارة للتنمية الابتكارية. ومن المكاتب الأخرى المنشأة حديثا مكتب أمين

المظالم الذي يتبع رئيس جمهورية أوزبكستان ويهدف إلى حماية الحقوق والمصالحة المشروعة للكيانات التجارية.

وتركز الدولة والمجتمع كلاهما بشكل خاص على احترام مبدأ العدالة الاجتماعية، الذي يتضمن تهيئة الظروف لمن هم بحاجة إلى المساعدة والدعم، ولا سيما ذوي الإعاقة البدينة، من أجل أن يعيشوا حياة مثمرة. وفي هذا السياق، أنشئت لجنة لتقديم اقتراحات بهدف إدخال تحسينات جوهرية على نظام دعم الدولة لذوي الإعاقة، وأجريت دراسة متعمقة في هذا الصدد. واعتمد مرسوم بشأن تدابير تهدف إلى إدخال تحسينات جوهرية على نظام دعم الدولة لذوي الإعاقة وهو يقدم لهذه الفئة من الأشخاص منافع وفرصا جديدة. ويُتوخى أيضاً اعتماد تشريع محدد بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبوجه عام، تهدف الإصلاحات الجاري تنفيذها في أوزبكستان في المقام الأول إلى ضمان التمتع بحقوق الإنسان وتخويل الشعب سلطة حقيقة، فعلا لا قولا. وتركز الحكومة أيضاً على كفالة ما يلي:

- تقيُّد هيئات الحكومة تقيدا صارما بالمبدأ الدستوري القاضي بسيادة حقوق الإنسان والحريات
- شفافية هيئات الحكومة وخضوعها للمساءلة أمام ممثلي الشعب – البرلمان ومجالس نواب الشعب
- إعطاء الأولوية للرعاية الصحية عن طريق تحسين الرعاية الصحية المختصة، وتحديث سبل الوقاية من الأمراض، وتحسين كفاءة خدمات التمريض والفحص، وتوفير أدوية سهلة المنال وعالية الجودة للجمهور
- تحقيق العدالة الاجتماعية مع تساوي جميع المواطنين أمام القانون، بغض النظر عن آرائهم السياسية أو نوعهم الاجتماعي أو أصلهم العرقي أو لغتهم أو معتقداتهم الدينية
- احترام الحق الدستوري في حرية الفكر والرأي والتعبير من أجل بناء دولة ديمقراطية متقدمة ومجتمع مدني قوي
- الإعمال المستمر للمبدأ القاضي بأن للمواطنين والدولة والمجتمع مسؤوليات مشتركة وحقوقا وواجبات متبادلة وذلك لتحقيق التعاون الفعال بين الدولة والأفراد، أو بين الدولة والمجتمع، في التصدي للمهام الجسام الماثلة أمام البلد
- حماية حرية ريادة المشاريع وحرمة الملكية الخاصة
- توفير الحماية الشاملة لحقوق ومصالح مواطني أوزبكستان أينما كانوا.

وخلاصة القول إن أوزبكستان وضعت نصب أعينها هدفاً طموحاً هو أن تصبح دولةً ديمقراطية متقدمة. وفي هذا السياق، فإن الإصلاحات الواسعة النطاق التي تنفذ حالياً في الجمهورية تمثل مؤشراً واضحاً على أن البلد يتحرك في الاتجاه الصحيح. وسيكون لنجاح تنفيذ هذه الإصلاحات دورٌ أساسي في تحقيق هذا الهدف.